

الله الرحمن

علم أصول الفقه

المطلق و المقيد ٩-٢-٩٧ ٩٣

دراسات الأستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

المطلق و المقيد

• [الألفاظ التي يطلق عليها المطلق]

• ف منها اسم الجنس

• كإنسان و رجل و فرس و حيوان و سواد و بياض إلى غير ذلك من أسماء الكليات من الجواهر و الأعراض بل العرضيات و لا ريب أنها موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة-مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

المطلق و المقيد

- اسامى الجنس
- موضوعة لمفاهيمها بما هي هي **مبهمة مهملة** بلا شرط أصلا ملحوظا معها حتى لحاظ أنها كذلك.

- اسامى الجنس
- موضوعة للكليات الطبيعية و الماهية اللابشرط المقسمى

مقدمات الحكمة

• الفصل الثاني:- فى مقدمات الحكمة:-

• عرفنا فى الفصل السابق انَّ اسم الجنس لا دلالة له بالوضع على الإطلاق إذ انه لم يوضع لخصوص المطلق بل انما وضع للجامع بين المطلق و المقيد. لكن لا إشكال فى دلالته على ذلك و لو فى الجملة و ضمن شروط معينة، فلا بدَّ من أن تكون هذه الدلالة مبنية على أساس قرينة عامة تقتضى الإطلاق و هذه القرينة العامة هى التى تسمى بمقدمات الحكمة.

مقدمات الحكمة

الإطلاق و إن لم يكن مدلولاً وضعاً لاسم الجنس لكنه مدلول التزامي لظهور حالي سياقي ينعقد عادة في كلام المتكلم.

مقدمات
الحكمة

اسم الجنس و إن كان موضوعاً للطبيعة المهمة بحيث لو استعمل في المقيد لم يكن مجازاً، لكن عدم ذكر القيد بنفسه يدل على الإطلاق

مقدمات الحكمة

- و في مقدمات الحكمة مسلکان:
- المسلك الأول - هو انَّ الإِطْلَاق و إنْ لم يكن مدلولاً وضعاً لاسم الجنس لكنه مدلول التزامي لظهور حالي سياقي ينعقد عادة في كلام المتكلم.

مقدمات الحكمة

- و هذا الظهور الحالى السياقى عبارة عن **ظهور حال المتكلم فى انه بصدد بيان تمام مرامه بكلامه**. فانَّ هذا الظهور الحالى يدل بالالتزام على انَّ هذا المتكلم قد قصد المطلق لا المقيد، فانه إن كان قد قصد المقيد كان معنى ذلك انه لم يبين تمام مرامه بكلامه إذ انه جاء بلفظ يدل على الماهية و لم يأت بلفظ يدل على القيد - أو على التقييد بالتعبير الأصح - فيكون قد بين بكلامه بعض مرامه لا تمام مرامه،
- و هذا خلف الظهور الحالى السياقى المذكور فمقتضى الدلالة الالتزامية لهذا الظهور الحالى انه أراد المطلق.

مقدمات الحكمة

- و هنا قد يبدو اعتراض حاصله:
- انَّ هذا الخلف لازم علي كلاً التقديرين أعني سواء كان مراده المطلق أو كان مراده المقيد، لأنَّ خصوصية الإطلاق - كما ظهر في الفصل السابق - غير داخلة في المعنى الموضوع له اسم الجنس، فكما انه إذا أراد المقيد فهو لم يبين تمام مرامه بكلامه كذلك لو أراد المطلق لم يبين تمام مرامه بكلامه أيضاً لأنَّ اسم الجنس لا يدلُّ إلاَّ على ذات الإطلاق دون خصوصية الإطلاق و التقييد.

مقدمات الحكمة

- و يمكن التخلص عن هذا الاعتراض بأحد أجوبة ثلاثة:
- الجواب الأول - انَّ خصوصية الإطلاق - كما شرحناه سابقاً - غير داخلة تحت اللحاظ بل انما هي من شئون اللحاظ ذاته و الظهور الحالى السياقى المذكور انما يقتضى كون المتكلم بصدد بيان كل ما يدخل تحت لحاظه لا كل ما هو فى ذهنه حتى ما يرتبط بذات اللحاظ.

مقدمات الحكمة

- و حينئذٍ إن كان مراده المطلق فما يدخل تحت لحاظه لا يزيد على ذات الماهية فليس عليه بمقتضى الظهور المذكور إلا أن يأتي بما يدل على ذات الماهية و يكفي ذلك للاجتناب عن مخالفة هذا الظهور، و أمّا إن كان مراده المقيد فمن الواضح أن ما يدخل تحت لحاظه يزيد على ذات الماهية لأنه حينئذٍ إنما يرى الماهية المقيدة لا خصوص ذات الماهية فيجب عليه أن يأتي بما يدل على القيد و إلا خالف الظهور المذكور.

مقدمات الحكمة

- و هكذا يظهر انه لا يلزم الخلف على كلا التقديرين بل انما يلزم الخلف في فرض إرادة المقيّد فحسب و بهذا يتم الدلالة الالتزامية على إرادة الإطلاق.

مقدمات الحكمة

- و لا يخفى انَّ هذا الجواب انما يتم بناءً على ما ذهبنا إليه من انَّ خصوصية الإطلاق في المطلقات غير داخلة تحت اللحاظ بل انما هي من شئون اللحاظ ذاته. و اما بناءً على ما ذهب إليه السيد الأستاذ من انَّ المطلق ما لوحظ فيه عدم القيد بحيث تكون خصوصية الإطلاق داخلة تحت اللحاظ. فلا يتم الجواب المذكور، إذ يقال حينئذٍ بأنه في فرض إرادة الإطلاق أيضاً يوجد تحت لحاظ المتكلم امر زائد على ذات الماهية لم يبيّنه في كلامه و هذا خلف الظهور الحالّي المذكور.

مقدمات الحكمة

- الجواب الثاني - اننا لو سلمنا بأن خصوصية الإطلاق داخلية تحت اللحاظ وفاقا للسيد الأستاذ فنقول بأن خصوصية الإطلاق انما تدخل تحت اللحاظ في مرحلة المدلول التصوري للفظ واما في مرحلة المدلول الجدى اعنى مرحلة الإسناد و الحكم فلا يمكن أن تكون خصوصية الإطلاق ملحوظة و داخلية ضمن المراد الجدى للمتكلم إذ انه يستلزم حينئذ حمل المحمول لا على ذات الموضوع بما هو فان في الخارج بل على ذات الموضوع بما هو مطلق و مجرد عن القيد و هذا لازم فاسد إذ من الواضح انه ليس من افراد هذا الموضوع في الخارج ما يكون مطلقاً و مجرداً عن القيد كي يكون هو المقصود بالمحمل.

مقدمات الحكمة

- إذا فخصوية الإطلاق على فرض إرادة المطلق إن كان داخلاً تحت اللحاظ فانما هو من شئون الاستعمال للفظ و أمّا بلحاظ المدلول الجدى فلا شك فى انّ ما هو المقصود انما هو ذات الماهية دون لحاظ خصوصية الإطلاق فيها.
- و ما ذكر من ظهور حال المتكلم فى انه فى مقام بيانه تمام مرامه بكلامه انما هو بلحاظ المدلول الجدى للكلام أى انّ مقتضى حال المتكلم انّ كل ما يدخل فى مراده الجدى يبينه بكلامه.

مقدمات الحكمة

- فهو حينئذٍ إن كان يريد المطلق فليس في مراده الجدى أمر زائد على ذات الماهية كما وضحناه، وإن كان يريد المقيّد فيوجد في مراده الجدى أمر زائد على ذات الماهية لا بدّ من بيانه. و بذلك يكون قد خالف الظهور الحالى المذكور على الفرض الثانى دون الفرض الأول.

مقدمات الحكمة

- الجواب الثالث - اننا لو تنازلنا عن الجوابين السابقين و افترضنا ان خصوصية الإطلاق داخله تحت اللحاظ حتى في مرحلة المراد الجدى مع ذلك نقول: ان إرادة المطلق و إن كان خلفاً أيضاً للظهور الحالى المذكور كإرادة المقيد لكن يمكن تعيين المطلق في مقابل المقيد بأصالة عدم العناية الزائدة بناءً على دعوى ان خصوصية الإطلاق أقل مؤونة من خصوصية التقييد، فان زيادة المطلق على ذات الماهية و إن لم تكن تقل بالنظر الدقيق عن زيادة المقيد لأن هذا يزيد على ذات الماهية بلحاظ عدم دخل القيد و ذاك قيد و ذاك يزيد عليها بلحاظ دخل القيد،

مقدمات الحكمة

- لكن النظر العرفي يقضى بأقلية زيادة المطلق عن زيادة المقيد، لأنَّ زيادة المطلق عبارة عن لحاظ العدم و زيادة المقيد عبارة عن لحاظ الوجود فإرادة المطلق تصبح أقلَّ عناية و أقلَّ مخالفة للظهور الحالى المذكور من إرادة المقيد بحسب هذا النظر فيتعيّن الأول بالأظهرية.

مقدمات الحكمة

- هذه ثلاثة أجوبة يمكن أن يُجاب بها عن الاعتراض المذكور على المسلك الأول في مقدمات الحكمة.

مقدمات الحكمة

- و هذا المسلك تام و صحيح و به تظهر النكته فيما نقوله دائماً من انَّ الإِطلاق الحِكمي انما يرتبط بالمدلول التصديقي للكلام لا بالمدلول التصوري، لأنه كما أوضحنا فرع الظهور الحالى السياقى المذكور و هو انما يعين المدلول التصديقي للكلام لأنه - كما سبق - عبارة عن ظهور حال المتكلم فى انه بصدد بيان تمام ماله دخل فى حكمه الجدى بكلامه و المدلول الالتزامى لهذا الظهور انَّ هذا المتكلم الذى اقتصر فى كلامه بما يدل على ذات الماهية ليس فى مراده الجدى قيد زائد على ما دل عليه كلامه و هذا كما تراه إطلاق فى مرحلة المراد الجدى للمتكلم مهما اخترنا من الأجوبة الثلاثة على الاعتراض الذى سبق ذكره.

مقدمات الحكمة

- و هنا قد يقال بأن الوجدان قاض بان الإطلاق ثابت في مرحلة المدلول التصوري فاننا متى ما سمعنا (أحلّ الله البيع) مثلاً نجد انّ ما ينطبع في أذهاننا من كلمة (البيع) انما هي صورة ذهنية عن ماهية البيع من دون أن يكون إلى جنبها صورة عن القيد، إذاً فقد تصورنا الماهية من دون قيد و هو معنى الإطلاق - بناءً على ما اخترناه من انّ الإطلاق عبارة عن عدم لحاظ القيد لا لحاظ عدم القيد - و هذا معناه انّ كلمة (البيع) دلّت دلالة تصورية و بقطع النظر عن مرحلة المراد الجدّي على الماهية المطلقة للبيع.

مقدمات الحكمة

- و الجواب: انه لا إشكال في حصول الصورة المطلقة عن الماهية في ذهن السامع بناءً على ما نحن عليه من ان الإطلاق هو عدم لحاظ القيد. لكن هذا لا يعنى ان هذه الصورة المطلقة قد حصلت بتأثير اللفظ بكلا عنصريها فان العنصر الوجودي في هذه الصورة الذي يساوق ذات الماهية لا شك في حصوله بتأثير اللفظ فهو إذا مدلول للفظ لكن العنصر العدمي منها الذي هو عبارة عن عدم القيد غير حاصل بتأثير اللفظ بل انما هو أثر تكويني لعدم وجود ما يدل على القيد ضرورة ان (عدم الشيء معلول لعدم علته) فعدم حصول صورة القيد في ذهن السامع معلول لعدم اشمال كلام المتكلم على ما يوجب حصول ذلك في ذهنه.

مقدمات الحكمة

- و بهذا يظهر انَّ الإِطلاق الَّذي نشعر به وجداناً عقيب اللفظ غير ناشئ من دلالة اللفظ عليه بل انما هو ناشئ من عدم دلالة اللفظ على القيد، إذاً فهو امر تكويني لا يمكن تحميلة على المتكلم إذ ليس المتكلم هو الَّذي كوّن هذا الإِطلاق في ذهن المخاطب بكلامه فليس في هذا الإِطلاق التكويني أيّ كشف عن مراد المتكلم ليتمكن التمسك به لإثبات إرادة الإِطلاق. و هذا بخلاف ما إذا كان الإِطلاق التصوري مدلولاً عليه باللفظ فانه حينئذٍ يكشف عن مراد المتكلم و يمكن التمسك به لإثبات إرادة الإِطلاق.

مقدمات الحكمة

- إذاً فقد ظهر أنّ الإطلاق بناءً على هذا المسلك الأول إنما هو في مرحلة مراد المتكلم و ليس داخلاً في المدلول التصوري لكلامه و إن كان الحاصل تكويناً في ذهن السامع عند إطلاق اللفظ هي الصورة المطلقة عن الماهية بناءً على أنّ الإطلاق عدم لحاظ القيد لا لحاظ عدم القيد.

مقدمات الحكمة

- المسلك الثاني - أن يقال بأنَّ اسم الجنس و إن كان موضوعاً للطبيعة المهملة بحيث لو استعمل في المقيد لم يكن مجازاً، لكن عدم ذكر القيد بنفسه يدل على الإطلاق من دون حاجة إلى التمسك بذاك الظهور الحالى السياقى المذكور فى المسلك الأول، و هذا الكلام له تقريران:

مقدمات الحكمة

- التقريب الأول - أن يُقال بأنَّ اسم الجنس في حدِّ ذاته موضوع للطبيعة المهملة لكن عدم ذكر القيد موضوع بوضع آخر لخصوصية الإطلاق بحيث يكون هذا الوضع الثاني منصباً أمّا على مجرد (عدم ذكر القيد) أو على اسم الجنس ذاته مع خصوصية عدم القيد ليكون اسم الجنس موضوعاً بوضعين أحدهما لا بشرط تجاه ذكر القيد و عدمه و الثاني مشروط بعدم ذكر القيد، و الموضوع في الوضع الأول هو ذات الطبيعة المهملة و في الوضع الثاني هو خصوص الطبيعة المطلقة،

مقدمات الحكمة

- و حينئذٍ سواءً كان الوضع الثاني منصباً على مجرد (عدم ذكر القيد) أو على اسم الجنس ذاته مع هذه الخصوصية، فإنَّ اسم الجنس لو استعمل وحده من دون قيد استفيد من ذلك الإطلاق بركة الوضع الثاني و أمّا إذا استعمل مع القيد استفيد منه المقيد من دون أن يلزم المجازية، لأنَّ اسم الجنس لو استعمل مع القيد فليس له حينئذٍ إلا وضعٌ واحد للطبيعة المهملة فيدل هو مع القيد - بنحو تعدد الدال و المدلول - على الطبيعة المقيدة. و بهذا نستطيع أن نجتنب المجازية في موارد التقييد في حين نستفيد المطلق في موارد الإطلاق.

مقدمات الحكمة

- قد يقال: انه بناءً على كون الوضع الثانى منصباً على اسم الجنس مع خصوصية التجرد عن ذكر القيد سوف يكون اسم الجنس مشتركاً لفظياً عند استعماله مجرداً عن القيد و حينئذٍ ما المعين للوضع الثانى فى مقابل الوضع الأول حتى نستفيد الإطلاق بالوضع الثانى.

مقدمات الحكمة

• وقد يجاب على هذا: بأنَّ الأصل في المشترك اللفظي أن يكون مستعملاً في جميع معانيه و إنما نرفع اليد عن ذلك لاستلزامه تعدد اللحاظ و هو هنا لا يستلزم ذلك لأن الموضوع له بالوضع الأول هي الطبيعة المهملة و الموضوع له بالوضع الثاني هي الطبيعة المطلقة و الطبيعة المهملة موجودة ضمن الطبيعة المطلقة إذا فإمكان المتكلم أن يلحظ الطبيعة المهملة ضمن الحصة المطلقة منها و بذلك يكون قد لاحظ كلا المعنيين بلحاظ واحد فيستعمل اللفظ فيهما و طالما لا توجد غائلة تعدد اللحاظ في المقام فالمتعين حمل اللفظ على كلا المعنيين - بالنحو الذي ذكرنا - و النتيجة هي الإطلاق لأنَّه قد قصد الطبيعة المهملة ضمن الحصة المطلقة.

مقدمات الحكمة

- هذا ما قد يجاب به على الاعتراض المذكور فإن تم فهو وإلا فالمتعين في هذا التقريب هو القول بأن اسم الجنس في حد ذاته موضوع بوضع واحد فقط و هو للطبيعة المهمة لكن خصوصية تجرده عن ذكر القيد موضوعة بوضع مستقل لخصوصية الإطلاق.
- هذا هو التقريب الأول لاستفادة الإطلاق من عدم ذكر القيد بلا حاجة إلى التمسك بالظهور الحالى المذكور فى المسلك الأول.

مقدمات الحكمة

- و يرد على هذا التقريب - بعد الاعتراف بمعقوليته ثبوتاً - انه خلاف الاستظهار العرفي، فان الملحوظ خارجاً - في موارد عدم تمامية ذاك الظهور الحالى السياقى المذكور فى المسلك الأول - اننا لا نستفيد الإطلاق بمجرد عدم ذكر القيد. و هذا منبه وجدانى لعدم إمكان الاستغناء عن ذاك الظهور الحالى و عدم كفاية مجرد الكلام عن القيد للدلالة على الإطلاق.

مقدمات الحكمة

- التقريب الثاني - أن يُقال بأنَّ العقلاء تعهدوا و تبانوا على انه متى ما لم يذكروا القيد فهم يريدون الإطلاق و هذا التعهد يوجب انصراف الذهن إلى ذلك بالرغم من ان اسم الجنس في حد ذاته ليس موضوعاً للماهية المطلقة بل للماهية المهملة و لهذا لو استعمل مع القيد و أُريد به المقيد لم يكن مجازاً.

مقدمات الحكمة

- و هذا التقريب انما يكون تقريباً مستقلاً في قبال التقريب الأول إذا بنينا على انَّ التعهد ليس هو معنى الوضع - كما هو الصحيح - امّا إذا بنينا على انَّ التعهد هو معنى الوضع فحينئذٍ من الواضح انَّ مرجع هذين التقريبين سوف يكون إلى شيء واحد.

مقدمات الحكمة

- و يرد على هذا التقريب أيضاً ما أوردناه على التقريب السابق من انه يستلزم استفادة الإطلاق حتى في موارد عدم تمامية ذاك الظهور الحالّي في حين انه لا يستفاد ذلك في تلك الموارد. هذا بالإضافة إلى ما يرد على مثل هذه التعهدات مما سبق ذكره في باب الوضع.
- إذاً فالصحيح في هذا الباب هو المسلك الأول القائل بأنَّ الإطلاق مدلول التزامي لظهور حالّي سياقي يقتضي كون المتكلم بصدد بيان تمام مرامه بكلامه.

مقدمات الحكمة

- و ما ذكرناه في هذا المسلك عبارة عن صياغة فنية لمقدمات الحكمة التي يعددها الأصحاب فلنبداً بتطبيق ذلك على تلك المقدمات.

أَنْ يكون المتكلم في **مقام البيان** لا
في مقام الإهمال و الإجمال.

أَنْ لا **ينصب قرينة** متصلة على
التقييد.

أَنْ لا يكون بين الافراد **قدر متيقن**
في **مقام التخاطب**.

مقدمات الحكمة في
رأي المحقق
الخراساني

مقدمات الحكمة

- و قد ذكر المحقق الخراسانيّ (قده) في مقام بيان مقدمات الحكمة ثلاث مقدمات هي:
- أولاً- أن يكون المتكلم في مقام البيان لا في مقام الإهمال و الإجمال.
- ثانياً- أن لا ينصب قرينة متصلة على التقييد.
- ثالثاً- أن لا يكون بين الافراد قدر متيقن في مقام التخاطب.



موسسه
رواق
و حکمت

تهیه شده در موسسه رواق حکمت

قم - ۵۵ متری عماریاسر، کوچه ۱۵، پلاک ۸۲

تلفن: ۰۲۵-۳۷۷۱۶۰۶۰ دورنگار: ۰۲۵-۳۷۷۱۹۷۴۰

www.ravaqhekmat.ir